محاضرات في تاريخ النظم القانونية نظم مصر الفرعونية
جزء 02

ثانيا . التنظيم القانوني والقضائي

لم يهتم المصريون كثيرا بتدوين القوانين إلا أن ذلك لا يعني انعدام النصوص القانونية حيث توجد بعض النصوص القانونية الخاصة والعامة التي تتضمن بعض المبادئ القانونية فضلا عن المبادئ والقواعد التي يمكن استخلاصها من الجانب العملي والمتمثل خاصة في نظام القضاء. والوثائق المثبتة للمعاملات اليومية بين الأفراد، كما تشير ترجمة حياة الملوك وعظماء الدولة التي عثر عليها في بعض اللوحات والنقوش الحجرية إلى حالة مصر الاجتماعية والاقتصادية والقانونية في عهدهم وهناك عدة عوامل أدت الى إهمال الجانب التنظيمي للقانون مما أدى الى قلة المجموعات القانونية في مصر ومن بين هذه العوامل نجد:

العوامل الدينية: لقد أثر الدين على السياسة وبالتالي على القانون فقد كان الملك يضمن استمرارية السلطة الإلهية في الأرض ويفسر ما يرمي إليه إله العدل "ماعات" وبالتالي فكل ملك يأتي يواصل العمل التشريعي للملك السابق ما دام لا يواجه صعوبات أو ظروف خاصة. إن الجانب الديني يفسر لنا بصورة غير مباشرة عدم عناية الفراعنة بإصدار مجموعات قانونية تميز العمل التشريعي لكل ملك. إن ألوهية الفرعون التي أقيمت كمبدأ سياسي نتج عنها وجود سلطة مطلقة للملك حيث أصبحت إرادة الفرعون هي القانون. لكن يمكن أن نميز هنا بين عهدين:

أ . عهد عدم استبداد الفراعنة

كان الفرعون خاصة في عهد الأسرة الثانية عشر يصدر قوانين تتسم بروح العدالة لكن لم تدم إلا فترة قصيرة، وقد سميت هذه الفترة بعهد الملوك المصلحين أو عهد القوانين العادلة.

ب . عهد استبداد الفراعنة

كان ذلك خاصة في عهود الإقطاع والمراحل الانتقالية بين الدول المصرية، فخلال هذا العهد لم يكن يوجد في مصر قانون خارج ما يقرره الملك فالقانون هو ما يريده الملك الذي لم يكن يقيد نفسه بأي قواعد مكتوبة أو عرفية.

01 . المجموعات القانونية المصرية

تفتقر مصر للمجموعات القانونية حيث لم تصل إلينا ولم يحفظ لنا التاريخ شيء من نصوصها إلا القليل من النصوص القانونية المستخرجة من القوانين الخاصة والعامة وأحكام القضاء، ومن أشهر تلك النصوص ما تركه المصريون القدماء في أواخر الدولة الحديثة. ومن أشهر المجموعات القانونية الموجودة هناك مجموعتان قانونيتان منفصلتان إحداهما تتعلق بالمسائل المدنية وهي مجموعة بوكوريس والثانية تتعلق بالمسائل الجنائية وهي مجموعة حرم حب.

أ . مجموعة بوكوريس

ملك من الأسرة 24 عاش في القرن الثامن ق.م (720–715 ق.م) جمع خلال حكمه كل الأنظمة الموجودة من قبل وأدخل عليها بعض التعديلات، بقيت هذه القوانين سارية المفعول حتى 212 قبل الميلاد ومن أهم مميزاتها أنها تضم قواعد مدنية وعليه سماها اليونان بقانون العقود. لقد أخذ هذا القانون في جانب المعاملات بمبدأ رضائية العقود حيث يتم العقد بمجرد التراضي ودون حاجة الى تأييده باليمين الدينية التي كانت تتم بها العقود من قبل. لقد تناولت هذه المجموعة مسألة الديون التي سببت أزمة اجتماعية كبيرة حيث أن المدين الفلاح أو الصانع الذي لا يتمكن من تسديد ديونه في آجالها كان معرضا للرق حيث يأخذ الدائن أمواله وشخصه مع إلزامه بالعمل لصالحه من أجل دفع ديونه. لقد قلل هذا القانون من الديون وحدد نسبه الفوائد 30% بالنسبة للنقود و 33% بالنسبة للمحاصيل ومنع حبس المدين مع ترك الحق للدائن في أن يحجز أموال المدين وهناك من يقول أن هذه الاصلاحات كانت نتيجة تأثر بوكوريس بالقوانين البابلية.

ب . مجموعة حرم حب حوالي 1319 ق.م

هو آخر فراعنة الأسرة 18 وجدت مجموعته ناقصة لكنها تحتوي على عقوبات مقررة لبعض الجرائم. ومن خلال دراسة العقوبات المطبقة عند الفراعنة نجد أنها أكثر رحمة وإنسانية مقارنة مع الحضارات الأخرى. ومن العقوبات التي قررها قانون حرم حب نجد:

. القاضي الذي يصدر حكما فاسدا عقوبته جذع الأنف وقطع الأذنين.

. الشخص الذي يمتنع عن انقاذ شخص من خطر محدق كانت عقوبته الجلد والصوم ثلاثة أيام. ونفس العقوبة مقررة على من يمتنع عن إلقاء القبض على لص.

. الشخص الذي يقتل أباه يحرق حيا، أما الأب الذي يقتل ابنه فإنه يجبر على احتضان جثته ثلاثة أيام بلياليها على مشهد من الناس وتحت رقابة الشرطة.

. السارق يلتزم برد مثلين أو ثلاثة أمثال قيمة الشيء المسروق وفوق ذلك يلتزم بتعويض الضرر الناشئ عن ضياع المال المسروق.

ج . قانون أمازيس567 ق.م:

يدعي أحمس الثاني وضع مجموعة قانونية معظم نصوصها مستمدة من مجموعة بوكوريس حتى أن بعض المؤرخين يقولون أنه لم يضع قانونا جديدا بل أدخل تعديلات جديدة على قانون بوكوريس.

د . التعليمات الملكية

كان الملك يصدر تعليمات لموظفيه بشأن ممارسة وظائفهم وهي تستوجب تطبيق القانون والامتثال للأوامر. ففي التعليمة الموجهة للوزير "راكماراه" الذي عاش في القرن العشرين قبل الميلاد بشأن ممارسة مهمة القضاء نجد الفرعون يحث الوزير على تطبيق القانون مع التأكيد على مبدأ تطبيق العدالة وإعطاء كل ذي حق حقه، كما يبين فيها الملك أدب القاضي وإجراءات التقاضي حيث أوجب على القاضي سماع أقوال الخصوم وتبيان أسباب رفض الدعوى.

02 . نظام القضاء

شهد نظام القضاء عدة تطورات عبر العصور المختلفة.

أ . نظام القضاء في العهد الملكي: حيث كان الملك هو مصدر كل السلطات وهو القاضي الأعلى لكنه لم يتول القضاء بنفسه إلا استثناء، وكان هناك عدد من المحاكم تتولى الفصل في القضايا المدنية أما المسائل الدينية فيقضي فيها الكهنة حيث كانت هناك محكمة الأموات وهي محكمة دينية مكونة من الكهنة الذين يحاكمون الميت قبل دفنه فإن تبين لهم أن عليه دين أو أنه سيء السيرة قضت المحكمة بحرمانه من مراسيم الدفن. والقضاء نوعان:

. **القضاء العام العادي:** هناك درجتان للتقاضي:

. محاكم الدرجة الأولى(محاكم الاقاليم): تتألف من أعيان وأسياد الأقاليم تنظر في المسائل المدنية والجنائية يساعدهم كتاب مهمتهم تلقي العرائض وتسجيل أقوال المتقاضين في سجل الخاص.

. المحكمة العليا (محكمة الاستئناف): تعقد جلساتها بالقصر الملكي بالعاصمة تتألف من 6 أعضاء برئاسة الوزير الأول.

. القضاء الخاص: إن الطابع الخاص يتجلى في صفة الخصم أو القاضي

. القضاء الاستثنائي: حيث وجدت محاكم خاصة في حالة ما إذا كان أطراف الدعوة أو أحدهم جهة إدارية، وهناك محاكم خاصة بالأشراف والنبلاء هذه الأخيرة ظهرت بعدما أصبحت طبقة الأشراف وراثية.

. التحكيم: كان يجوز للأطراف طرح قضاياهم على محكمين يختارونهم وهؤلاء يكون حكمهم نهائيا.

. خصائص النظام القضائي في هذه الفترة: تميز بعدة خصائص أهمها:

. لم تأخذ الدولة بمبدأ الفصل بين السلطات حيث تولى ممثلو السلطة التنفيذية الوزير الأول وحكام الاقاليم مهمة القضاء.

. تعدد درجات التقاضي وتعدد جهاته.

. كان القضاء مدنيا فلا يشترك الكهنة في القضاء.

. وجود قضاء إداري حيث كانت المنازعات بين الجهات الادارية والافراد تخضع لقضاء خاص.

ب . نظام القضاء في عهد أمراء الإقطاع: خلال عهد أمراء الإقطاع ونفوذ الكهنة زال النظام القضائي عندما انهارت السلطة المركزية وأصبح الأمراء يتولون القضاء بصفتهم حكاما لا قضاة فلا يجوز الطعن في قراراتهم ومن الأمثلة على زوال نظام القضاء في هذا العهد أنه في المسائل الجنائية التقدير يكون للكاهن فقط خاصة خلال الأسرة العشرين حيث تدل الوثائق على الالتجاء الى الإله أمون لإثبات الحقوق.

ثالثا . التنظيم الاجتماعي

في بداية ظهور المجتمع المصري لم يكن هناك نظام الطبقات فالكل يعيش دون تفرقة تحت سلطة الفرعون متساوين أمام القانون والآلهة إلا أن ظهور نظام الإقطاع ساعد على ظهور الطبقية التي أصبحت أساسا للمجتمع المصري كما ظهر تغير في نظام الأسرة المصرية مع تطور الزمن بدأ من انتقال السلطة داخل الأسرة من الأم الى الأب حيث كانت السلطة في الأسرة مع بداية تكون المجتمع المصري للأم.

01 . طبقات المجتمع

أ . طبقة الحكام (الطبقة العليا): تتكون من الفرعون والنبلاء والجنود.

. الأشراف والنبلاء: ظهرت هذه الطبقة في عهد الأسرة الخامسة والتي نتج عنها ظهور النظام الاقطاعي واستقلال الأمراء والحكام بالأقاليم واستبدادهم بالسلطة. لقد تكونت لقد تكونت هذه الطبقة بالتدريج من أقارب الفرعون وأنسبائه والمخلصين له. منهم كان يتم اختيار الوزراء والكهنة والكتاب وسائر الموظفين تتمتع هذه الطبقة بامتيازات جمة مالية دينية وحمل الألقاب الشرفية كما كانت المناصب والوظائف في الدولة حكرا عليهم وكانوا لا يخضعون للقضاء العادي بل لهم قضائهم الخاص.

. الجنود: كان الفراعنة يعتنون بالجنود خاصة المرتزقة فيمنحونهم نصيبا من الأرض يقومون بزراعتها أما الحرس الخاص (الملكي) فقد كانت لهم امتيازات عديدة.

ب . الطبقة الدنيا (الطبقة المحكومة): كان الأشخاص في عهد الدولة القديمة يعتبرون ملكية خاصة للفرعون وفي عهد الدولة الوسطى والحديثة ظهر الفرق بين طبقتي الأحرار والعبيد.

. طبقة الأحرار: ينتمي إليها القسم الأكبر من السكان خاصة الفلاحين والعمال مع الملاحظ تقريبا انعدام طبقة التجار لقد كانت طبقة العامة في خدمة الطبقة العليا حيث كان يتم استدعاءها من طرف الفراعنة للعمل في مختلف المشاريع مثل الحفر وجر السفن والنقل في حين أن العمل الأساسي كان الفلاحة والصناعة. الفلاحون مرتبطون بالأرض لا يمكنهم مغادرتها هم وورثتهم ولو بيعت الأرض انتقلوا معها الى السيد الجديد فهم تابعون للأرض وهذا من خصائص النظام الإقطاعي أما العمال فمعظم نشاطهم الحرف التقليدية لسد حاجات الطبقة العامة.

. طبقة العبيد: أصل العبيد إما عن طريق القبض أو الولادة فكل شخص أجنبي لم تعقد دولته معاهدة مع الفراعنة يصبح معرضا للرق نتيجة أي معركة أو غزو. كان العبيد يستخدمون في المناجم والمحاجر والجيش وقد يعتقون إذا برزوا في بعض المجالات.

02 . نظام والأسرة

أ . نظام الزواج: يتميز نظام الزواج في مصر بعدة مميزات قد تؤثر على انعقاد الزواج وانحلاله

. مميزات الزواج: اختلف الزواج باختلاف العصور ففي المرحلة الأولى من الدولة القديمة كانت الأسرة تقوم على نظام الزواج الفردي في حين أصبحت الأسرة في المرحلة الثانية أي في عهد أمراء الإقطاع تقوم على أساس نظام تعدد الزوجات مع امتياز للزوجة الأولى بالنسبة للأخريات كما عرفت مصر في عهد الدولة الوسطى والحديثة نظام التسري أي اتخاذ زوجات غير شرعيات وقد كان هذا النظام مقتصرا على الأشراف دون العامة.

. انعقاد الزواج وانحلاله

كان الزواج قبل عهد بوكوريس يتم بموجب عقد رسمي وديني حيث يسجل ضمن سجلات الكهنة بعد المراسيم المقامة داخل المعابد لكن قانون بوكوريس أحدث تغييرات متعددة حيث زالت الصبغة الدينية لعقد الزواج وأصبح مجرد العقد مجرد عقد مدني. لقد ترك قانون بوكوريس الصبغة الرسمية للعقد من حيث الالتزام بتسجيل العقد وتوثيقه لاعتباره كاملا منتجا لآثاره ذلك أن العقد غير المسجل لا يرتب آثاره كاملة والأولاد في هذه الحالة لا تثبت حقوقهم تجاه أبويهما إلا بعد توثيق العقد.

يحتوي عقد الزواج على بعض الشروط من الزوجين والتي تكون غالبا لصالح الزوجة إذ هي بمثابة ضمان لها في حالة الطلاق وقد ترتب عن فرض مثل هذه الشروط استقرار الحياه الزوجية. ومن الشروط التي كانت الزوجة تدرجها في العقد تحديد المهر وتحديد مبلغ النفقة التي يلتزم الزوج بمنحها لها شهريا أو سنويا كما كان بإمكانها الاشتراط بعدم الزواج من أخرى أو الاشتراط بعدم الطلاق.

. انحلال الزواج

كان الطلاق في مصر القديمة نادرا والسبب يعود إلى حقوق المطلقة الهامة لاسيما تلك المنصوص عليها في عقد الزواج، ومن أهم أسبابه حدوث جريمة الزنا والتي كانت عقوبتها قاسية حيث يتم القاء الجاني للتماسيح، وأيضا عدم الإنجاب.

كما نجد انحلال الزواج من طرف الزوجة حيث أن هناك بعض الحالات يكون فيها الزوج هو المطلّق من طرف زوجته خاصة من يعيش في بيت الزوجة الثرية لكن للزوج المطلّق في هذه الحالة استرجاع نصف الصداق الذي دفعه إن لم يكن مخطئا وقد نص قانون بوكوريس على حق الزوجة في حل الرابطة الزوجية مثلها مثل الزوج ويشير بعض الكتاب الى أن الطلاق قبل عهد بوكوريس كان من حق الزوج وحده.

. لقد أقر قانون بوكوريس للمرأة عموما عدة حقوق جعلت وضعيتها أحسن بكثير من مثيلاتها في الحضارات الأخرى فقد كان لها الحق في الاحتفاظ بأموالها وحرية التعاقد بنفسها ومنع الزوج من التدخل في تصرفاتها.

. نظام الإرث

في المرحلة الأولى من عهد الدولة القديمة كانت أموال المتوفي تؤول الى أولاده الشرعيين وتوزع بينهم بالتساوي وفي حال عدم وجود الورثة تؤول الأموال إلى الزوجة مع بداية الأسرة الخامسة امتد الإرث إلى الإخوة والأخوات مع منع الأولاد غير الشرعيين منه، في عهد الدولة الوسطى أصبح الأولاد يرثون المهن والحرف فيخلفون آبائهم في الحقول والمصانع والوظائف.

إن قسمة الأموال بين الأولاد الشرعيين فهي وإن كانت ثابتة دائما إلا أنها لم تكن بالتساوي فالتركة تنتقل الى الابن الأكبر الذي يديرها لصالح اخوته المشتركين في ملكيتها فإن توفي انتقلت الى الأخ الأكبر سنا إلا أن قانون بوكوريس قضى على هذا الامتياز وقسم الإرث بين الأولاد والبنات بالتساوي كما منح الأولاد غير الشرعيين الحق في الإرث شرط عدم وجود الأولاد الشرعيين الذين يلتزمون في حالة وجودهم بأداء حق النفقة للأبناء غير الشرعيين الممنوعون من الإرث.